المركز المصري للدراسات الاقتصادية
ECES
The Egyptian Center for Economic Studies

آراء في السياسة الاقتصادية

العدد (١٦) *
يونيو ٢٠٠٥

آثار تحرير التجارة على الاقتصاد المصري

تعبر سلسلة "آراء في السياسة الاقتصادية" عن وجهة نظر المركز المصري للدراسات الاقتصادية ومجلس إدارته إزاء القضايا الهامة التي تواجه الاقتصاد المصري. كما تستند هذه السلسلة إلى الأبحاث التي يقوم بها المركز حول هذه القضايا.

أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية
مصطفى خليل – الرئيس الفخري
جلال الزربة – رئيس مجلس الإدارة
محمد تيمور– نائب رئيس مجلس الإدارة
حازم حسن – الأمين العام
عمر مهنا – أمين الصندوق
أحمد المغربي
أحمد بهجت
أحمد جلال
أحمد عز
أيمن لاظ
جمال مبارك
حاتم نيازي مصطفى
حسن عبد الله
حمزة الخولي
رائد هاشم يحيى
رشيد محمد رشيد
شفيق البغدادي
طاهر حلمي
عادل اللبان
علاء عرفة
فاروق الباز
مجدي إسكندر
محمد العريان
محمد شفيق جبر
محمد فريد خميس
محمد لطفي منصور
معتز الألفي
منير عبد النور
ناصف ساويرس
هشام مكاوي
ياسر الملواني
ياسين منصور

الإدارة
أحمد جلال
المدير التنفيذي ومدير البحوث

في خطوة مهمة نحو تحقيق مزيد من تحرير التجارة في مصر، قامت الحكومة في عام ٢٠٠٤ بخفض المتوسط العام البسيط والمرجح لمعدلات التعريفة الجمركية على الواردات إلى ١٢,١٪ و٨٪، على الترتيب. وتعد هذه الخطوة هي الأحدث في سلسلة الإصلاحات في مجال التجارة التي بدأت عام ١٩٩١ وشملت إزالة القيود الكمية، وخفض وترشيد التعريفة الجمركية على مراحل، والقضاء على التشوهات التعريفية. وتكمن أهمية تحرير التجارة بشكل عام في أنها قد تؤدي إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد بالتركيز على الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية، والحد من التحيز ضد التصدير، وتحسين أوضاع العمالة— وهي عامل الإنتاج الأكثر وفرة في مصر— بالإضافة إلى توفير منتجات أكثر جودة وأقل سعرا للمستهلكين، وإن أسفر ذلك في الأجل القصير عن تحمل بعض الشركات لعبء التكيف مع تزايد المنافسة، وفقدان الحكومة لبعض الإيرادات العامة.

ويتناول هذا العدد من سلسلة *آراء في السياسة الاقتصادية* مجموعة من الأسئلة، أهمها: هل ساعدت الجهود المبذولة لتحرير التجارة على مدى الخمسة عشرة عاما الماضية على مواءمة الحوافز لمختلف الأنشطة الاقتصادية في مصر، وبالتالي على زيادة كفاءة تخصيص الموارد؟ وهل أدت هذه الجهود إلى الحد من التحيز ضد التصدير وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على توليد إيرادات بالعملة الأجنبية؟ وبشكل عام، هل جعلت الاقتصاد المصري أكثر انفتاحا على الأسواق العالمية مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى؟

وإجمالا، يشير التحليل إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، منها أنه على الرغم من أن التحرير التراكمي للتجارة أدى إلى خفض معدلات التعريفة الجمركية وتقليل عدد فئاتها والحد من تشتتها، إلا أن معدلات الحماية الفعالة لمختلف الصناعات مازالت متفاوتة إلى حد كبير. وبالرغم من أن تحرير التجارة وتزايد مرونة سعر الصرف منذ يناير ٢٠٠٣ أديا معا إلى الحد من التحيز ضد التصدير، إلا أنه من الضروري التأكيد على أهمية استمرار تنافسية سعر الصرف في إطار سياسة نقدية تستهدف معدل التضخم كمحور ارتكاز اسمي. وأخيرا، فإنه على الرغم من أن الاقتصاد المصري يعد مندمجا الآن في الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى، إلا أن الاستفادة من هذا الانفتاح تتطلب مزيدا من الاتساق في هيكل التعريفة الجمركية، وتطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة، وتخفيض تكلفة المعاملات حتى تتمكن الشركات من المنافسة بنجاح في الأسواق العالمية.

وفيما يلي عرض مفصل لهذه النتائج، بدءا من تأثير التعديلات الأخيرة في هيكل التعريفة الجمركية على معدلات الحماية الفعالة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، ثم تقدير تأثير هذه التعديلات على التحيز ضد التصدير، ومقارنة نظام التجارة في مصر مع نظيره في الأسواق الناشئة الأخرى. وأخيرا، تخلص الورقة إلى بعض المقترحات والملاحظات الختامية.

تحرير التجارة ومعدلات الحماية الفعالة

تعد تعديلات عام ٢٠٠٤ في هيكل التعريفة الجمركية هي أكثر إجراءات تحرير التجارة أهمية منذ عام ١٩٩١. فقد أدت هذه المبادرة من جانب مصر إلى تحرير للتجارة يفوق ما تتطلبه التزاماتها متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية. وقد دخلت التعريفة الجمركية الجديدة حيز التطبيق في سبتمبر ٢٠٠٤، ثم خضعت لبعض التعديلات في ديسمبر من نفس العام. وشملت حزمة الإصلاح خفضا ملموسا في الضرائب الجمركية، وتقليل عدد فئاتها من ٢٧ فئة إلى ٦ فئات فقط، وإلغاء الرسوم الإضافية على الواردات والتي كانت تتراوح ما بين ٣–٤٪. وقد ترتب على ذلك انخفاض المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية (باستثناء المشروبات والتبغ) من ٢١,٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,١٪ عام ٢٠٠٤. كما انخفض التشتت بين معدلات التعريفة الجمركية (مقاسا بالانحراف المعياري)،

من ١٦,١٪ إلى ١٢,٧٪، وكذلك المتوسط العام المرجح لمعدلات التعريفة الجمركية من ١٣,٩٪ إلى ٨٪، خلال نفس الفترة.

والأمر المهم من ناحية كفاءة تخصيص الموارد هو تأثير تحرير التجارة على مستوى وهيكل معدلات الحماية الفعالة، خاصة أن هذه المعدلات تعكس الأثر الصافي لهيكل التعريفة الجمركية على كل من المخرجات والمدخلات. ويقارن الشكل رقم (١) بين تقديرات عام ٢٠٠٤ لمعدلات الحماية الفعالة بالنسبة لقطاعات الصناعة والزراعة والتعدين وتقديرات عام ٢٠٠٠. وتعتمد التقديرات على جداول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٨/١٩٩٩. وقد خلصت المقارنة إلى أنه بالرغم من حدوث انخفاض في معدلات الحماية الفعالة للقطاعات الثلاثة، ظل قطاع الصناعة متمتعا بأكبر قدر من الحماية في الاقتصاد المصري.

الشكل رقم (١): معدلات الحماية الفعالة في مصر، لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤

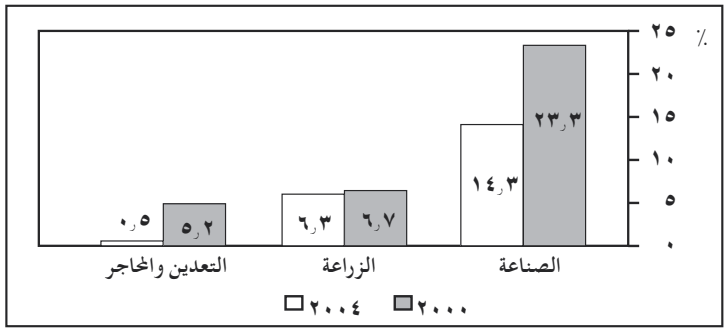

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

ولإلقاء مزيد من الضوء على نمط الحماية للأنشطة المختلفة في قطاع الصناعة، تم حساب معدلات الحماية الفعالة وعرض النتائج في الجدول رقم (١). وتشير هذه النتائج إلى أنه بالرغم من أن معدلات الحماية الفعالة قد انخفضت في جميع الأنشطة باستثناء صناعة الجلود ومنتجاتها، إلا أن نمط الحماية مازال متفاوتا إلى حد كبير بين الأنشطة المختلفة. ففي الوقت الذي تحظى فيه صناعات المعادن الأساسية والكيماويات بمستوى حماية يقل عن ٤٪، نجد أن صناعات النقل والملابس والأحذية تتمتع بمعدل حماية يقدر بـ ٢٠,٤٪ و٣١,٦٪، على الترتيب، وهو ما يثير تساؤلا عما إذا كان هذا النمط من الحماية متسقا مع المزايا النسبية الإستاتيكية والديناميكية للاقتصاد المصري.

وبشكل عام، فإن خطوات تحرير التجارة التي تمت مؤخرا جعلت الاقتصاد المصري أكثر عرضة للمنافسة العالمية، وهو ما سيعود بالفائدة على المستهلكين، ويدفع الشركات إلى تدعيم كفاءتها. إلا أن هذه الفوائد لن تتحقق دون اتخاذ إصلاحات أخرى بهدف خفض تكلفة المعاملات، وتحسين آليات إنفاذ العقود، وتعزيز استقرار السياسات. وبالنسبة للصناعات التي تتمتع بمستويات حماية مرتفعة نسبيا (مثل صناعة السيارات والملابس والأحذية)، فإن مستقبلها مرهون بتطبيق إستراتيجيات لإعادة الهيكلة تتناسب مع كل قطاع على حدة.

الجدول رقم (١): معدلات الحماية الاسمية والفعالة في قطاع الصناعة في مصر، لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ (٪)

قطاعات الصناعة التحويلية	المعدل الاسمي		المعدل الفعال	
	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٠	٢٠٠٤
المواد الغذائية	١٠,٤	٧,٨	١٥,٤	٩,٣
المنسوجات	٢٤,٠	٩,٢	٢٧,٦	١٠,٣
الملابس الجاهزة والأحذية	٣٨,٣	٢٦,٧	٤٣,٤	٣١,٦
الأخشاب ومنتجاتها	١٢,٩	٧,٣	١٢,٤	٦,٩
ورق وطباعة	١٥,٦	١٠,٢	١٥,٠	٩,٧
الجلود ومنتجاتها	٣٠,٠	٢٩,٥	٣٤,٤	٣٦,١
المطاط	٢٩,١	١٣,٦	٣٢,٧	١٤,٩
الكيماويات	١٠,٦	٤,٨	٨,٩	٣,٢
منتجات غير معدنية	٢٣,١	١٤,٧	٢٦,٢	١٦,٧
معادن أساسية	١٢,٥	٥,٩	١١,٠	٣,٧
آلات ومعدات	١٤,٣	٨,٧	١٤,١	٨,٨
النقل	٣٣,٦	١٨,١	٣٨,٣	٢٠,٤
المتوسط البسيط	**٢١,٢**	**١٣,٠**	**٢٣,٣**	**١٤,٣**
الانحراف المعياري	**٩,٨**	**٨,٠**	**١١,٩**	**١٠,٥**

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

تحرير التجارة والتحيز ضد التصدير

تؤدي الحواجز الجمركية وغير الجمركية إلى جعل البيع في السوق المحلية أكثر ربحية للمنتجين مقارنة بالتصدير. وتزداد حدة التحيز ضد التصدير عند المغالاة في سعر الصرف وارتفاع تكلفة التصدير نتيجة لضعف وارتفاع تكلفة البنية الأساسية وزيادة المتطلبات الإدارية. ويبحث هذا الجزء من الدراسة فيما إذا كانت التعديلات الجمركية الأخيرة والإصلاحات الأخرى قد أسهمت في الحد من التحيز ضد التصدير.

وللإجابة عن هذا السؤال، يُستخدم المنهج المطبق في دراسة جلال وفوزي (٢٠٠١) لتقدير كل من معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الأصول لاثنين من المنتجين المتماثلين في كل شيء باستثناء أن المنتج الأول يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، بينما يقوم الثاني ببيع كل إنتاجه في السوق المحلية. وتكمن أوجه التماثل بين هذين المنتجين في أنهما يعملان بالصناعة ويتوطنان داخل البلاد. كما أنهما يتماثلان من حيث كمية الإنتاج وهيكل التكلفة والميزانية. بينما يتمثل وجه الاختلاف بينهما في كيفية تأثير هيكل الحوافز على كل منهما. فالمصّدر يحصل على إيراداته من السوق الدولية بالأسعار العالمية، كما أنه يستفيد بنظام السماح المؤقت، وأي دعم للصادرات. وفي المقابل، يبيع المنتج للسوق المحلية منتجاته بالسعر العالمي مضافا إليه مصاريف الشحن والتأمين (سيف) والضرائب الجمركية. وتتوقف قدرة المنتج على فرض أسعار أعلى على المستهلكين على المرونة السعرية للطلب المحلي؛ فكلما قلت مرونة الطلب زادت قدرة هؤلاء المنتجين على زيادة الأسعار، والعكس صحيح.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢)، تشير نتائج تطبيق هذه المنهجية إلى حدوث انخفاض ملموس في التحيز ضد التصدير بمرور الوقت. ففي ظل هيكل الحوافز السائد عام ٢٠٠٠، يحقق المنتج للسوق المحلية

عائدا أكبر على حقوق المساهمين وعلى الأصول مقارنة بالمنتج الذي يصدر إنتاجه بالكامل للخارج، وذلك في ظل مختلف الفرضيات المتعلقة بمرونة الطلب. وإن كان فرق الربحية بينهما يتضاءل عندما تزيد المرونة السعرية للطلب عن الواحد الصحيح. وحتى في هذه الحالة، يحقق المنتج للسوق المحلية ضعف الربحية التي يحققها المنتج للسوق العالمية. وتساعد هذه النتائج على تفسير أسباب ضعف الأداء التصديري في مصر في بداية العقد الحالي.

الجدول رقم (٢): العائد على حقوق المساهمين والأصول لاثنين من المنتجين المتماثلين في ظل هيكلي الحوافز لعامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ (٪)

	المصّدر	المنتج للسوق المحلية		
		المرونة= −١	المرونة= −١٫١	المرونة= −٠٫٩
العائد على حقوق المساهمين– ٢٠٠٠	٦٫٩	٢١٫٨	١٣٫٤	٣٠٫١
العائد على الأصول– ٢٠٠٠	٢٫١	٦٫٥	٤٫٠	٩٫٠
العائد على حقوق المساهمين– ٢٠٠٤	٢٨٫٠	٣٧٫١	٢٧٫٨	٤٦٫٤
العائد على الأصول– ٢٠٠٤	٨٫٤	١١٫١	٨٫٣	١٣٫٨

المصدر: محسوبة بواسطة الباحثين.

وفي المقابل، جاءت النتائج في ظل هيكل الحوافز السائد عام ٢٠٠٤ مختلفة للغاية. فعلى الرغم من أن البيع في السوق المحلية مازال أكثر ربحية للمنتجين مقارنة بالتصدير عندما تبلغ المرونة السعرية للطلب واحدا أو أقل، إلا أن الفجوة تتضاءل كثيرا عن ذي قبل. بل ويحقق المصّدر والمنتج للسوق المحلية نفس معدل العائد في حالة الطلب المرن. أي أن تحرير التجارة ومرونة سعر الصرف ساعدا على الحد من التحيز ضد التصدير، وهو ما أدى إلى زيادة الصادرات السلعية في مصر على مدى العامين الماضيين (شكل ٢). ومن المتوقع أن تشهد هذه الزيادة— والتي ترجع أساسا إلى تعديل سعر الصرف— اتجاها تصاعديا عندما تنعكس آثار التعديلات الأخيرة في هيكل التعريفة الجمركية بصورة كاملة على الأسواق.

الشكل رقم (٢): تطور الصادرات السلعية المصرية (الربع الثالث ٢٠٠٠ / ٢٠٠١–الربع الثاني ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥)

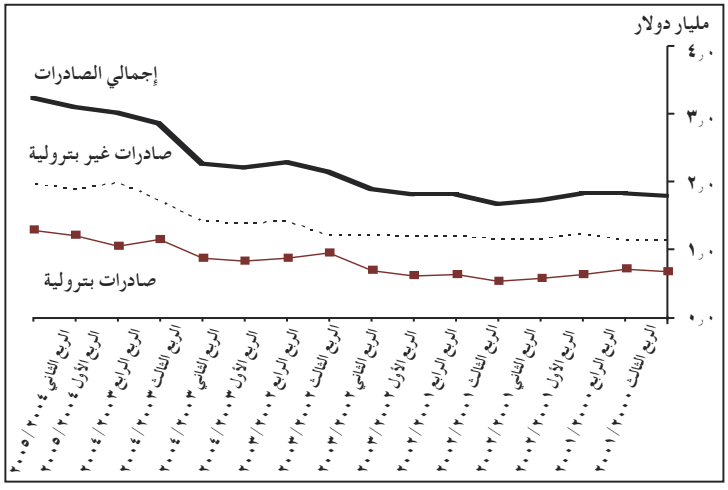

المصدر: النشرة الاقتصادية الشهرية، وزارة التجارة الخارجية والصناعة، أعداد مختلفة.

وتستند النتائج أعلاه إلى مجموعة معينة من الافتراضات، ومنها استفادة المصّدرين من نظام السماح المؤقت، ودعم الصادرات، وتنافسية سعر الصرف. أما في حالة غياب هذه الفوائد وارتفاع قيمة الجنيه فسوف يحد ذلك من الحافز للتصدير. والنقطة الأخيرة جديرة بالاهتمام حيث شهد الجنيه المصري زيادة في قيمته خلال الفترة الماضية.

تحرير التجارة والانفتاح النسبي للاقتصاد المصري

شهدت العقود القليلة الماضية تسارع وتيرة العولمة وتزايد الاعتماد المتبادل بين الدول. فخلال هذه الفترة، قامت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية مما أدى إلى توسع التجارة الدولية. وتكفي الإشارة إلى أن التجارة العالمية في السلع تمثل الآن ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقارنة بـ ٢٧٫٤٪ عام ١٩٩٩. ويجيب هذا الجزء من الدراسة عن سؤال مفاده: هل نجح الاقتصاد المصري في مواكبة مسيرة تحرير التجارة في الدول النامية الأخرى؟

نتيجة للتعديلات الجمركية الأخيرة اقترب متوسط التعريفة الجمركية في مصر من المستوى السائد في البلدان الأخرى متوسطة الدخل. وفي حين يزيد حاليا المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفة الجمركية في مصر (باستثناء المشروبات والتبغ) عن نظيره في الدول متوسطة الدخل، إلا أن المتوسط المرجح يعتبر أقل نسبيا (جدول ٣). كذلك قامت الحكومة المصرية بإلغاء كافة الرسوم الإضافية على الواردات، في حين تفرض ٢٧٪ من الدول ذات الدخل المتوسط–المنخفض رسوما جمركية إضافية، كما تقوم ١٩٪ من هذه الدول بتحصيل ضرائب إحصائية.

الجدول رقم (٣): التعريفة الجمركية المطبقة (على أساس الدولة الأولى بالرعاية) في مصر والدول ذات الدخل المتوسط (٪)

	المتوسط العام البسيط	المتوسط العام المرجح	الانحراف المعياري
مصر	١٢٫١	٨٫٠	١٢٫٧
الدول ذات الدخل المتوسط	١٠٫٦	٩٫٩	١١٫٤
الدول ذات الدخل المتوسط–المنخفض	١١٫٤	٩٫٨	١١٫١
الدول ذات الدخل المتوسط–المرتفع	٩٫٤	٩٫٩	١١٫٩

المصدر: محسوبة من:
The World Trade Solution (WITS) software online http://wits.worldbank.org/witsweb/

وبافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإن تشابه متوسط التعريفة الجمركية في مصر والدول ذات الدخل المتوسط قد يعني تماثل معدلات التجارة (مجموع الواردات والصادرات) بين هذه الدول كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا نصيبها من الصادرات العالمية. إلا أن هذا الرأي لا تدعمه البيانات. فوفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، بلغت نسبة التجارة للناتج المحلي الإجمالي في مصر ٣٧٫٤٪ مقارنة بـ ٥٤٪ في الدول ذات الدخل المتوسط–المنخفض في عام ٢٠٠٣. وبالنسبة لنصيب مصر من الصادرات العالمية فقد بلغ ٠٫٠٨٪

عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٠,٣١٪ للدول ذات الدخل المتوسط–المنخفض، باستثناء الصين. وكان هذا الاتجاه هو السائد خلال الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٤.

ويمكن تفسير انخفاض معدلات التجارة في مصر بثلاثة عوامل. الأول هو أن التعديلات الأخيرة في هيكل التعريفة الجمركية لم يظهر تأثيرها كاملا بعد على التجارة. فبمرور الوقت، من المتوقع أن تقوم الشركات بما يلزم للتكيف مع الأوضاع الجديدة والاستفادة من الفرص التي يتيحها تحرير التجارة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة معدل التجارة في مصر كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نصيبها من الصادرات العالمية.

ويتمثل العامل الثاني في أن الشركات المصرية مازالت تواجه العديد من القيود في المراحل المختلفة من دورة حياة المشروع، الأمر الذي يحد من قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. ومع أن الإصلاحات السابقة عملت على تحسين مناخ الأعمال، وخاصة من خلال تخفيض ضريبة الشركات وتيسير إجراءات التأسيس، إلا أن تقرير حديث للبنك الدولي (World Bank 2005) يشير إلى أن إجراءات الحصول على الائتمان وتسجيل الممتلكات وحل مشكلات التعثر المالي لاتزال أكثر تكلفة في مصر مقارنة بالدول الأخرى ذات الدخل المتوسط. حيث تستغرق إجراءات تسجيل الممتلكات وحل مشكلات التعثر فترة قد تصل إلى ١٩٣ يوما و٤,٢ عاما على الترتيب، وذلك مقارنة بـ٨٠ يوما و٣,٤ عاما في الدول متوسطة الدخل.

أما العامل الثالث فهو استمرار بعض القيود المرتبطة بالتجارة. فعلى الرغم من أن مصر اتخذت عدة خطوات إيجابية مثل الالتزام باتفاقية التقييم الجمركي لمنظمة التجارة العالمية وإنشاء المركز الجمركي الضريبي النموذجي، إلا أنه ثمة حاجة لمزيد من الإصلاحات وخاصة في مجال الالتزام بالمعايير والاشتراطات الفنية الدولية، وهو ما أشارت إليه تقارير الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (أهم الشركاء التجاريين لمصر) التي تستعرض العوامل المعوقة للتجارة في مصر.

وبشكل عام، ساهمت التعديلات الأخيرة في هيكل التعريفة الجمركية في الوصول بمستوى تحرير التجارة في مصر إلى مستوى قريب من نظيره السائد في الدول النامية الأخرى. وعليه، فإن جهود تحرير التجارة في المرحلة القادمة يجب أن تهتم أساسا بتطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة واتخاذ إجراءات من شأنها تحقيق مزيد من الاتساق في هيكل التعريفة الجديد. كما يجب إيلاء اهتمام خاص لإزالة أكثر العوامل المعوقة في جانب العرض.

ملاحظات ختامية

كان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد مدى مساهمة التعديلات الجمركية الأخيرة في الحد من التفاوت بين معدلات الحماية الفعالة للقطاعات المختلفة، ومدى تأثير هذه التعديلات بالإضافة لمرونة سعر الصرف في الحد من التحيز ضد التصدير. هذا بالإضافة إلى تحديد المدى الذي وصل إليه تحرير التجارة في مصر مقارنة بالدول النامية الأخرى.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية، ومنها أنه بالرغم من أن تحرير التجارة أدى إلى خفض معدلات التعريفة الجمركية وتقليل عدد فئاتها والحد من تشتتها، إلا أن معدلات الحماية الفعالة مازالت متفاوتة بشكل كبير بين القطاعات المختلفة. وبالرغم من أن الإصلاحات ومرونة سعر الصرف ساهما في الحد من التحيز ضد التصدير، إلا أن هناك مخاوف بشأن استمرار تنافسية سعر الصرف مستقبلا. وأخيرا، حول المدى الذي وصل إليه تحرير التجارة في مصر، يشير التحليل إلى أنه أصبح مقاربا لنظيره السائد في الدول النامية الأخرى.

وبالنسبة للمستقبل، تخلص الدراسة إلى أنه بالرغم من عدم وجود حاجة ملحة في الوقت الحالي لمزيد من إجراءات تحرير التجارة في مصر، إلا أنه من الضروري اتباع سياسات من شأنها:

- الحد من تشتت معدلات الحماية الفعالة لتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وبالنسبة للصناعات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من الحماية (مثل صناعات السيارات والملابس الجاهزة والأحذية)، فإن الإصلاحات المطلوبة يجب أن تتجاوز مجرد تعديل نظام التجارة السائد لتشمل إعداد إستراتيجيات تفصيلية لإعادة هيكلة هذه الصناعات ووضعها على مسار النمو المستدام. كذلك هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود للحد من القيود التجارية، وخاصة عند تطبيق المعايير والاشتراطات الفنية الدولية.
- تشجيع التصدير، ومن أهم الوسائل لتحقيق ذلك الحفاظ على تنافسية سعر الصرف في إطار سياسة نقدية تستهدف معدل التضخم كمحور ارتكاز اسمي.
- مساعدة الشركات على الاستفادة من تحرير التجارة، وخاصة من خلال اتخاذ إجراءات ترمي إلى الحد من تكلفة المعاملات، وتحسين آليات إنفاذ العقود، وتعزيز شفافية السياسات. فبالرغم من أن تحرير التجارة شرط أساسي لتحسين الكفاءة، إلا أنه ليس شرطا كافيا.

المراجع:

جلال، أحمد، وسميحة فوزي، ٢٠٠١، لغز الصادرات في مصر. سلسلة *آراء في السياسة الاقتصادية*، عدد رقم (٩). القاهرة، مصر: المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

World Bank. 2005. *World Development Report*. Washington, D.C.: The World Bank.

* صدر هذا العدد أيضا باللغة الإنجليزية.

كتب هذا العدد من *آراء في السياسة الاقتصادية* د. أحمد جلال وأمل رفعت، المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية
أبراج نايل سيتي، البرج الشمالي، الدور الثامن – كورنيش النيل، رملة بولاق
القاهرة ١١٢٢١ – مصر
تليفون ٤٦١٩٠٣٧ (٢٠٢) فاكس: ٤٦١٩٠٤٥ (٢٠٢)
E-mail: eces@eces.org.eg http://www.eces.org.eg